ظاهرة الزّعم في كتاب معاني القرآن و إعرابه للزّجاج (ت٣١٠هـ)

أ.م.د. علياء نصرت حسن

جامعة كربلاء – كلية التّربية للعلوم الإنسانيّة – قسم اللغة العربيّة

The Phenomenon of Allegation in Al-Zajaj's book Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuh (Meanings of the Qur'an and its Parsing) (d. 310 AH)

Asst. Prof. Dr. Alia Nasrat Hassan

University of Karbala, College of Education for Humanities

Department of Arabic Language

https://doi.org/10.64704/dawat.2025114502

ملخص البحث

ثمّة ظواهر لغوية امتازت بها لغتنا العربيّة يمكن عن طريقها فهم اللغة فهمًا صحيحًا مِن دون لبس أو غموض، فضلًا عن الاهتداء إلى الطّرق التي سلكها العلماء القدماء في تحليلهم للغة ودراستها، ومن هذه الظواهر ظاهرة (الزّعم) وهو مصطلح شائع في كتب اللغويين وحاول البحث الوقوف على المسائل التي وردت فيها لفظة (زعم) في كتاب معاني القرآن للزّجاج (ت ٣١٠ هـ) وبيان موقفه منها، وكيفية توظيفه لهذا المصطلح، وماذا قصد بها الرأي الخطأ أم الصواب والتّفرد بالرأي ؟

الكلمات المفتاحية: الزّعم، الزجاج، الصّرف، النّحو.

Abstract

Many linguistic phenomena are unique to our Arabic language , which enable us to understand the language correctly, without ambiguity or confusion. They also provide guidance on the methods used by ancient scholars in their analysis and study of the language. Among these phenomena is the phenomenon of «Allegation,» a term commonly found in linguistics books. The aim of this research is to examine the issues in which the word «Allegation» appears in Al-Zajjaj›s (d. 310 AH) book. It also attempts to clarify his perspective on them, how he employed this term, and what he meant by it whether it is a false opinion, a correct opinion, or a unique opinion.

Keywords: Allegation, Al-Zajjaj, Morphology, Synax.

المقدّمة:

اعتنى العلماء بدراسة القرآن الكريم و الوقوف على وجوه إعجازه وما اشتمل عليه من العلوم و المعارف و اللطائف، وكانَ محورًا لكثير من الدراسات اللغوية و الأبحاث العلمية للوقوف على أسرار إعجازه و الكشف عن غوامضه، وكتب معاني القرآن هي المؤلفات التي وضعها مؤلفوها لبيان معاني آيات الكتاب الكريم، وبيان مشكلاتها اللغوية وشرح غوامض ألفاظها و وإزالة اللبس في تعارضها ومتشابهها فهي على هذا آخذة من اللفظ بطرف ومن التفسير وبيان الأحكام بطرف آخر.

وما سيقفُ عليه البحث هو (الزّعم) في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزّجاج (ت ٣١٠ هـ)، وما وجدناه في كتابه أنّ اللفظة قد تكررتْ عنده (خمسين) مرة في مواضع متفرّقة ومتنوّعة بين الصّوت والصّرف و النّحو، و الغلبة كانت للنّحو، وقد اخترتُ خمس مسائل للصّوت والصّرف؛ لقلّتها ولتداخلهما وإحدى عشرة مسألة للنّحو، وعليه ستكون هذه الدراسة التي ابتدأت بمقدّمة لبيان خطة البحث و أسباب اختيار هذه الظاهرة، ثمّ تمهيد تضمّنَ تعريف (الزّعم) لغةً واصطلاحًا، ومن ثمَّ بيان المسائل التي وردتْ فيها لفظة (الزّعم) المنتقاة في مبحثينِ الأوّل عُنونَ بالزّعم الصّوتي والصّرفي والثاني الزّعم النّحوي مع خاتمة للبحث.

التّمهيد:

الزّعم في المفهوم اللغويّ و الاصطلاحيّ

الزّعم في اللغة: قال الخليل (ت١٧٠هـ) الزّعم مصدر الفعل الثلاثي (زَعَمَ): «زَعَم يَزْعمُ زَعْماً و زُعْماً إذا شكَّ في قوله، فإذا قلت ذكر فهو أحرى إلى الصواب... و التزعّم: التكذب»[١]. وقال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ): «الزاء و العين و الميم أصلان: أحدهما القول من غير صحّة ولا يقين، و الآخر التكفّل بالشيء فالأول الزَّعم و الزُّعم، وهذا القول على غير صحّة...»[٢]، وما قاله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) عن الزّعم هو الشكّ وأكثر ما يستعمل في الباطل[٣]،

وما أورده ابن منظور (٧١١هـ) عن الزّعم أربعة أوجه[٤]:

الكفالة والضّمان.

الوعد.

القول.

الظنّ.

ولم تخرج لفظة (الزّعم) عن هذه المعاني في المعجمات وما يحدد معناها هو السياق، وأكثر ما يقع الزّعم على الباطل فقد ورد في القرآن الكريم في كل موضع ذُمّ القائلون به[٥] نحوُ قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾ التغابن: ٧. وقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ الأنعام: ٢٢

وورد أنه للضمان بالقول، ولما كانت الرياسة زعامة، فقد قيل للمتكفّل و الرئيس: زَعيمٌ للاعتقاد في قوليهما أنهما مَظنّة للكذب، ففي قوله تعالى ﴿وأنا بِهِ زَعِيمٌ﴾ يوسف:٧٢.

الزّعم في الاصطلاح:

تنوّعت معاني (الزّعم) في كتب المفسّرينَ و اللغويينَ وسنعرضُ بشكل موجز لبعض التعريفات لكي نصل إلى مفهوم الزّعم لديهم، فما قاله السيرافي (ت٣٦٨ هـ): «الزّعم قول يقترن به اعتقاد ومذهب وقد يصح ذلك أو لا يصح»[٦]. وما ورد عند بعض المفسرينَ قول الزمخشري: «وأكثر ما يستعمل في الباطل»[٧]، وعرّفه أبو حيان (ت٧٤٥هـ): «قول يقترن به الاعتقاد الظنيّ»[٨].

وعند اللغويين ولا سيّما النحويين يعدّ الزّعم من أهم المصطلحات الشائعة في النحو العربي منذ التأليف وصولًا إلى العصر الحديث، وورد في كتاب سيبويه لفظ الزّعم في (٤١٠) موضع، ولم تكنْ مسألة تعريف الزّعم حاضرة لديهم في القرون الأولى، و إلى النصف من القرن الرابع الهجري لعدم اهتمامهم بالمصطلح، فالقدماء النحويونَ لم يضعوا حدًّا لكثير من الظواهر منها الزّعم وأول من وضع حدًّا اصطلاحيًا هو أبو سعيد السيرافي عند شرحه لكتاب سيبويه كما ذكرنا آنفاً، ومن تعريفات الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) قال فيه: «وأما للقول بأن الشيء على صفة، قولاً غير مستند إلى وثوق، نحوُ:

زعمتك كريمًا، وقد يستعمل زعم في التحقيق....»[٩]. وممّا نخلصُ إليه من تعريفات نجدُ أن الزّعم في أصله للقول الباطل و الشكّ وقد يأتي للقول والضمان والظّن الحسن.

المبحث الأول: الزّعم الصّوتي والصّرفي

المسألة الأولى: الزّعم في نعمّا

(نِعمّا) كلمتان مدغمتان (نعم) مع (ما)، ونعم قال عنها ابن فارس: «النون والعين والميم فروعه كثيرة، وعندنا أنها، على كثرتها، راجعة إلى أصلٍ واحدٍ يدلّ على ترفّه وطيب عيش وصلاح... ونِعْم ضد بئسَ» [١٠]

اختلف في (نعما) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾ النساء: ٥٨ فقُرِئَت بأربع قراءات هي[١١]:

نَعِمّا: بفتح النون وإتمام كسر العين وهي قراءة ابن عامر وحمزة الكسائي.

نِعِمّا: بكسر النون وإتمام كسر العين، وهي قراءة ورش وابن كثير وحفص.

نِعْمّا: بكسر النون واختلاس كسرة العين وهي قراءة أبي عمر.

نِعْما: بكسر النون وإسكان العين وهي قراءة أبي عمر ولكل رأي حجته في القراءة.

اتفق العلماءُ على أن نِعِمّا كلمتان مدغمتان (نعم) مع (ما) وقد اتصلتا في الخطّ، وينطقان كلمة واحدة مراعاة لرسوم الخطّ وهو من النوع الكبير، لأن ميم نعم متحركة بالفتح فسكنت ثمّ أدغمت مع (ما) الداخلة عليها، وكان الأصل نعم ما كما تقول بئس ما[١٢].

وقد رفض النحويونَ إسكان العين في نِعْمّا وهذا ما أكدّه الفخر الرازي بقوله: «النحويون قالوا هذا يقتضي الجمع بين الساكنين وهذا غير جائز إلا فيما يكون الحرف الأول منهما حرف مدَ أو لين، نحو دابّة، شابّة، لأن ما في الحرف من مد يصير عوضًا عن الحركة»[١٣]، وما قاله الزجّاج في هذه الآية الكريمة بأنها على أوجه نِعِمّا بكسر النون والعين وإدغام الميم في الميم، وإن شئت فتحت النون، وإن شئت أسكنت العين فيقال نَعْمّا، إلا أن الأحسن عندي الإدغام مع كسر العين، ومن قرأ نِعْمّ ما بإسكان

العين والميم فهو شيء ينكره البصريون، ويزعمون أن اجتماع الساكنين أعني العين والميم غير جائز، والذي قالوا بيّن لأن فيه مشقة في اللفظ [١٤].

فما نلحظه في زعم الزّجاج هو القول الصائب الذي أسنده للبصريين والدليل قوله: والذي قالوا بيّن، وعلل سبب ذلك بما فيه من مشقة في اللفظ فاختار الإدغام مع كسر العين بقوله: وهو الأحسن عندي.

المسألة الثانية: الزّعم في وزن خَطَايا

(خَطايا) جمع (خَطِيئَة) والخَطِيئة من خَطأ وهو ضد الصَواب، والخَطيئة الذنب على عَمْدٍ وهي على زنة فَعِيلَة والجمع خَطَايا[١٥]، واختلف في وزن (خَطَايا) جمع خَطِيئة، فقال البصريون: (فَعَائل) ومنهم الخليل، وذهب الكوفيونَ إلى أن وزنها (فَعَالي) وحجة الكوفيين بما أن الهمزة وقعت قبل الطرف بحرف فإنهم يجرون ما قبل الطرف إلى الطرف في الإبدال أي تبدل كل ياء وقعت آخر الاسم، وقبلها ألف زائدة همزة، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصارت: خطاء انتج همزة بين ألفين ونظرا لقرب الهمزة من الألف فأبدلوا الهمزة ياء للتخلص من اجتماع الأمثال، فصارت خَطَايا ووزنها فَعَالي، وقيل أبدلت لكثرة الاستعمال، وقد احتجَّ البصريون أنّ (خَطَايا) جمع خَطِيئة وزنتها فَعِيلة وجمع (فَعِيلة فَعَائِل)، وعند إبدال الكسرة فتحة، صارت: خَطَاءا وعند إبدال الهمزة ياء رجعت الكلمة إلى أصلها وأصل الهمزة الأولى ياء وهذه الياء زائدة ففضلوا الأصلي على الزائد فلم يجعلوه ملحقًا من حيث التغيير بالزائد[١٦].

في توضيح الزّجاج[١٧] لقوله تعالى: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ البقرة:٥٨، إن خَطَاياكم قُرِئت بقراءة أخرى خطيئاتكم وقال الزّجاج القراءة الأولى أكثر والأصل في خَطَايا، خَطَائيء، فتجتمع همزتان تقلب الثانية ياء فتصبح خَطَائي، ثمّ يجب قلب الياء والكسرة إلى الفتحة والألف فتصبح خَطاءا، فيجب أن تبدل الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين، لأنّ الهمزة مجانسة للألفات فاجتمعت ثلاثة أحرف من جنس واحد وهذا

الذي ذكره هو مذهب سيبويه، و قال إن لسيبويه مذهب آخر أصله للخليل، وهو أنه زعم أن خَطَايا أصلها فَعَائل فقلبت إلى فَعَالى فكان الأصل عنده خطائى ثمّ قدّمت الهمزة فصارت خطائي ثمّ قلبت بعد ذلك على المذهب الأولِ وهذا المذهبُ ينقص في الإعلال مرتبة واحدة واللفظ يؤول في اللفظينِ خَطايا، وهذه المسألة فيها افتراض صرفي للوصول إلى وزن خَطَايا، ومما ذكره الزّجاج في تزعيم (خَطَايا) ووزنها أنه سواء أكان اللفظ على زنة (فَعائِل) أم (فعَالى) فالنتيجة هي واحدة والكلمة تؤول خَطَايا و في التّزعيم لمذهب سيبويه أقوى منه للخليل.

وقد وافق بعضهم أمثال ابن الحاجب الخليل في جعل خطائي أصلا لـ (خَطَايا)، فالاختلاف حاصل في الخطوات [١٨]، وما نقله القرطبي: «قال الفرّاء: خطايا جمع خَطية بلا همز كما تقول هديّة وهَدَايا. وقال الفرّاء: ولو جمعنا خطيئة مهموزة لقلت خطاءا»[١٩].

المسألة الثالثة: الزّعم في أصل سِجيّن

السجِّين من السِّجن وفي اللغة تعني الحَبْسُ: وسِجِّين:فِعِّيل من السّجن، وسِجِّين واد في جهنم، والسِّجين الصُلب الشديد من كل شيء[٢٠].

ورد ذكر لفظة (سِجِّين) في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾ المطففين: ٧، والخلاف في هذه الآية حول (سِجّين) وأصلها، قال الزّجاج: «زعم أهل اللغة أن سِجِّينَ فِعّيل من السجْنِ، المعنى كتابهم في حبس، جعل ذلك دلالة على خساسة مَنزِلَتهم. وقيل في (سِجِّين) في حسابٍ، وفي سِجِّينٍ في حجر من الأرضِ السابِعَة» [٢١].

فقول الزّجاج يؤكّد زعم أهل اللغة بأن سِجِّين هي بناء مبالغة من السجْنِ و يوافق في ذلك أبا عبيدة والمبرّد[٢٢]، والخلاف حول هل النون أصلية وهل هي اسم موضع أم اسم كتاب مخصوص أم صفة أم علم منقول؟ فما ورد من تفسيرات هو أن النون أصلية وليست بدلًا من اللام والأصل سجيل وفسّرت الأرض السابعة السفلى ونحن مع ذلك، لأن في السورة نفسها الآية ١٨ قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ

لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ فنلحظ أنّ في الآية موازنة بين ذكر حال الكفار واتبعه ذكر حال الأبرار فكتاب الفجار في سجين والأبرار في عليين وهذا ما يؤكّد أن السجّين تعني السفلى أو ما فُسّر بالأرضِ السابعة.

المسألة الرابعة: الزّعم في تنوين (غواشٍ): غواشٍ أصلها (غواشي) حذفت ياؤها طلبًا للتخفيف، والحذف في اللغة: «حَذَفَ الشيء، يحذِفُه حَذْفًا، أي قَطَعه من طَرفه»[٢٣]، وغواشي من (غشا) وغُشِيَ عليه غَشْيَةً وغَشْيًا وغَشَيَانًا: أُغْمِي، فهو مَغشِيّ عليه[٢٤]، وغَواشِيُ هي على زنة (فَواعِل) وهي من صيغ منتهى الجموع فهي ممنوعة من الصّرف لعلّة واحدة، فاستثقلت الضّمة على الياء فسكنت ثمّ حذفت الياء وعوّض عنها التنوين وهذا يُسمى تنوين العوض عن حرف..[٢٥].

و قال ابن جني: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه»[٢٦]، وله أنواع منها: حذف التنوين للتخفيف وأقسام التنوين هي[٢٧]: التمكين، والتنكير، والعوض، والمقابلة، وما يهمّنا هو تنوين العوض ويأتي على ثلاثة أقسام: عوض عن جملة، وعوض عن مفرد، وعوض عن حرف، والأخير هو اللاحق للأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر عند تجردها من أل التعريف ومن الإضافة نحو: «جوار وغواش» وقال تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ الأعراف:٤١، واختلف النّحاة في تنوين غواشٍ على ثلاثة آراء:

١- التنوين في (غواشٍ) تنوين عوض عن الياء بدليل نص سيبويه أن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين الياء والتنوين، فقال: اعلم أن كلّ شيء كانت لامه ياءً أو واوًا، ثمّ كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم، فإنها تعتل وتحذف في حال التنوين، واوًا كانت أو ياءً. وتلزمها كسرة قبلها أبدا ويصير اللفظ بها كان من بنات الياء والواو سواء»[٢٨].

٢- التنوين في غواشٍ عوض عن حركة الياء المحذوفة، وهذا قول المبرّد، وأصله (غواشيُ) فحذفت الضّمة للتخفيف،

وعوّض عنها التنوين ثمّ التقى الساكنان (التنوين والياء) فحذفت الياء ليخفّ الثقل[٢٩].

و نرى أن الرأي فيه تكلّف، وأنه لا يوجد عوض عن حركة فهو غير معهود.

٣- التنوين في (غواشٍ) تنوين صرف أي تمكين[٣٠]، وعليه فإن (غواشٍ) وما كان على صورتها ليست ممنوعة من الصرف، فتنوين (غواش) كتنوين قاضٍ وسادٍ.

وما قاله الزجاج عن (غواشٍ): «زعم سيبويه والخليل جميعا أن النون ههنا عوض عن الياء، لأن غواشي لا تنصرف، والأصل فيها غواشيْ، باسكان الياء، فإذا ذهبت الضمة أدخلت التنوين عوضا منها، كذلك فسّر أصحاب سيبويه، وكان سيبويه يذهب إلى أن التنوين عوض من ذهاب حركة الياء، والياء سقطت لسكونها وسكون التنوين، فإذا وقفت فالاختيار أن تقف بغير ياء، فنقول غواشٍ، لتدلّ على أن الياء كانت تحذف في الوصل. وبعض العرب إذا وقف قال غواشي، باثبات الياء، ولا أرى ذلك في القرآن لأن الياء محذوفة في المصحف، و الكتاب على الوقف»[٣١].

في ضوء النّص المذكور آنفًا نرى أنّ الزّجاج وافق سيبويه والخليل في زعمهم أن النون عوض عن ياء بمعنى أن الزعم هو الإثبات والاحتجاج بكلامهم وليس الرفض والدليل قوله: فإذا وقفت فالاختيار أن تقف بغير ياء وقال كذلك: إذا وقف بعض العرب قال (غواشي) ولا أرى ذلك في القرآن، فيرفض إثبات الياء في غواش.

فما نلحظه أن التخفيف للاسم المنقوص والتعويض عنه جاء طلبًا للخفة وهذا ظاهر في كلام العرب، إذ إنهم يميلون لطلب الخفة في النطق.

المسألة الخامسة: الزّعم في مَصَائب ومَعَايش:

المَصائِب جمع لمفردة (مُصِيبة) ومأخوذة من (صوب) وهو نزول المطر، والمصيبة ما أصابك من الدهر والجمع مصاوِب ومصائِب على غير قياس الأخيرة[٣٢] وقد اختلف علماء العربية فيها فابن عصفور رجّح ما جاء به سيبويه[٣٣] لوجود النظير: أقائيم، أمّا الأخفش[٣٤]

فيرى أن الواو أعلّت فتقلب همزة في مصائب لأنها أعلَّت في مصيبة، في حين إن ابن السكيت جمعه بالوجهين[٣٥].

قال الزّجاج: «وزعم الأخفش أن مَصَائب إنما وقعت الهمزة فيها بدلاً من الواو أعلَّت في، مصيبة، وهذا رديء. لا يلزم أن أقول في مقام مقائم وفي معونة معائن»[٣٦].

ما نلحظه في همزة مصائب شاذًا، لأن المدّ أصلي والقياس أن تصح الواو كما صحّت في مقاوم لكنهم التزموا الهمز فيها على غير القياس والذي سهّل القلب فيها شبه الأصلي بالزائد، أي توهموا فشبّهوا ياء مُصِيبة وهي مُفْعلة بالياء الزائدة في صَحِيفة وهي فَعِيلة فقالوا مَصائِب كما قالوا صَحائِف[٣٧]، والزّجاج في زعمه للأخفش دليل على البطلان والخطأ، لأنه قال: هذا رديء، وعلل ذلك.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن يكون جمع مَصِير على مَصائِر ولم تتقيّد بمصاير لكون الياء في الجذر الثلاثي قد سمع عن العرب مَصَائِب جمع مُصِيبة مع أن الياء أصلية لذا رأت اللجنة جواز الحاق المدّ الأصلي في صيغة مَفاعِل بالمدّ الزائد في صيغة فعائل[٣٨]. ما ذكره المجمع هو من باب التّوسع في الصيغ والتّيسير لكونها سمعت عن العرب.

أما كلمة (مَعَايش) فهي على زنة (مَفَاعِل) جمع لمفردة مَعيشة مأخوذة من (عيش) «والعَيْش: الحياة ... والمَعِيشة ما يُعاش به وجمع المَعِيشة مَعَايش على القياس و مَعَائِش على غير القياس»[٣٩] و(مَفَاعِل) من صيغ منتهى المجموع[٤٠]، «والياء في مَعِيشة ليست بمدّة زائدة، بل أصلية متحركة، فلمّا وقعت بعد ألف الجمع صحت ولم تقلب همزة»[٤١]، وهي عند سيبويه[٤٢] (مَفْعِلَة) (مَفْعُلَة) بكسر العين وضمّها، وجمعها (مَعَايش) على القياس و(مَعَائش) على غير القياس، وما رواه أكثر القرّاء على ترك الهمزة فيها، وما رواه نافع أنه همزها[٤٣]، وما قاله الزّجاج[٤٤] عن مَعَايش بأن جميع النحويينَ البصريينَ يزعمونَ أن همزها خطأ وذكروا أن الهمز إنّما يكون في هذه الياء إذا كانت زائدة نحو صَحيفة وصَحائف ومعايش من العيش الياء أصلية وصَحِيفة من

الصحف لأن الياء زائدة وهذا الزّعم فيه دلالة الاحتجاج على الرأي وإثبات خطأ من يهمزها، وهذا واضح لأنّ الياء أصلية وليست مدّة زائدة، فبقيت القواعد صحيحة لأصالتها.

المبحث الثاني: الزّعم النّحوي

المسألة الأولى: الزّعم في (أنْ)

أنْ من الأحرف الثلاثية المخففة من (أنَّ) المشددة الداخلة على جمل اسمية و بخلافه (أن) المصدرية الداخلة على الفعل الثنائي الوضع[٤٥].

اختلف النّحويون في وجه دخول (أن) في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ الله﴾ البقرة: ٢٤٦ و القائل يقول مالك تفعل كذا ؟ بقوله: (مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لله وَقَاراً) نوح: ١٣، وماقاله الأخفش هو الزيادة: «(أن) ها هنا زائدة، كما زيدت بعد (فلما)، (ولما) و (لو) فهي تزاد في هذا المعنى كثيرًا، ومعناه: مالنا لا نقاتل، فاعمل (أن) وهي زائدة كما قال ما أتاني من أحد، فأعمل (من) وهي زائدة»[٤٦] وقال الفراء[٤٧]: ذهب إلى المعنى؛ لأن قولك: مالك لا تصلي ؟ معناه: ما يمنعك أن تصلي ؟ فالمعنى هو المنع وعليه أدخل أن والدليل على ذلك قوله: (مامنعك أن تسجد) ص: ١٠، وماقاله الكسائي: المعنى وما لنا في أن لا نقاتل ؟ فاسقط (في)[٤٨] ورجح أبو علي الفارسي قول الكسائي على قول الفرّاء [٤٩]. وما رجّحه الزّجاج هو قول الكسائي وصحّحه وقال: «زعم – أبو الحسن الأخفش أن «أن» ههنا زائدة – قال المعنى مالنا لا نقاتل في سبيل الله، وأسقط «في» وقال بعض النّحويين إنما دخلت «أن» لأن «ما» معناها ما يمنعنا فلذلك دخلت «أن» لأن الكلام مالك تفعل كذا وكذا. القول الصحيح عندي أن « أنْ» لا تلغى ههنا، وأن المعنى وأي شيء لنا في ترك القتال» [٥٠] فما نلحظه في كلام الزّجاج وزعم الأخفش أنه يخطّىء الاخفش فيما ذهب إليه، فالزّعم هنا من باب الخطأ، وما رجحه هو قول الكسائي وقال من دون تصريح: القول الصحيح عندي أن «أنْ» لا تلغى، وأسقط في التي ذكرها الكسائي وأصبح المعنى أيّ شيء لنا في ترك القتال ؟ وما يؤيده قول المبرد

في تفسيره للآية أنه قال: مافي هذه الآية جحد لا استفهام، كأنه قيل: مالنا ترك القتال، وعلى هذا سهل الأمر في دخول أنْ[٥١].

المسألة الثانية: الزعم في (بَيْنَ)

وقال ابن فارس: «الباء و الياء و النون أصلٌ واحدٌ، وهو بعد الشيء وانكشافه، فالبين الفِراق... و بان الشيء وأبان، إذا اتّضح وانكشف...[٥٢]، فالبين في لغة العرب على وجهين: يكون للفرقة، ويكون للوصل وهو من الأضداد[٥٣]، ومما قيل عن اسميتها وظرفيتها قول الصبّان: «واعلم أن أصل بَيْنَ أن تكون مصدرًا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فتبيّن أن بيْنَ المضافة إلى المفرد تستعمل في الزمان و المكان» [٥٤].

قال تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْراً﴾ الكهف: ٧٨، نلحظ في الآية الكريمة عدم تنوين فراق؛ وذلك لإضافتها إلى بيني وهو من باب إضافة الموصوف إلى الصفة [٥٥] وما قاله الزّجاج في ذلك: «زعم سيبويه أن معنى مثل هذا التوكيد، و المعنى هذا فراق بيننا أي هذا فراق اتصالنا، قال: ومثل هذا أمر الكلام: أخزى الله الكاذب مِني ومْنِك، فذكر بيني وبينك ثانية توكيدٌ، وهذا لايكون إلا بالواو ولا يجوز: «هذا فراق بيني فَبْينك» لأن معنى الواو الاجتماع، ومعنى الفاء أن يأتي الثاني في أثر الأول»[٥٦].

فما ذكره الزّجاج على زعم سيبويه في تكرار(بَيْن) وفصلها بالواو هو الصحيح و المرجح عنده ؛ لأن التكرار جائز لكونها بين ضميرين، ولا يجوز العطف بالفاء بعد بَيْنَ وذلك بسبب إفادة الفاء ترتيب مع وجوب فصل الثاني عن الأول، قال ابن يعيش: «ولو أتيت بالفاء فقلت: المال بينَ زيد فعمرو لم يحسُن، لأن الفاء توجب الترتيب، وفصل الثاني من الأول» [٥٧].

المسألة الثالثة: الزّعم في (ثُمَّ)

أجمع النحويون على أن الحرف

(ثُمَّ) حرف عطف يفيد الترتيب و التراخي، وتكون أشدّ تراخيا من الفاء فتشرك المعطوف و المعطوف عليه بالحكم و الترتيب و المهلة [٥٨]، وثُمّ في المعجم الوسيط «حرف عطف يدلُّ على الترتيب في الزّمن» [٥٩].

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ...﴾ الأعراف: ١١، نلحظ في الآية أنَّ (ثُمَّ) ههنا بمعنى الواو وهذا ما قاله الأخفش في تفسيره للآية ونقله الزّجاج في إيضاح معنى الآية وقال: زعم الأخفش أن ثُمّ في معنى الواو، وهذا خطأ لا يجيزه الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته إنما ثُمّ للشيء الذي يكون بعد المذكور قبله لا غير فالمعنى في هذا الخطاب ذكر ابتداء خلق آدم أولاً، ثُمّ صورناه، فابتداء خلق آدم التراب، ثمّ خلق الله نطفا ثمّ صورا ثم إنما هي لما بعد [٦٠].

ففي ضوء ما قاله الزّجاج إنّ زَعْم الأخفش هنا بمعنى (الخطأ) وهو غير موافق لما قاله في جعل (ثُمّ) بمعنى الواو ووصفه بالخطأ وقال: هذا خطأ لا يجيزه الخليل وسيبويه، فثُمّ هنا ليست كما فسّرها الأخفش وهذا ما أكّده ابن عاشور [٦١] في تفسيره للآية فهي للتّراخي الرُّتبيّ.

المسألة الرابعة: الزّعم في الزّاني والزّانية

الزاني من زنى قال ابن فارس: «الزاء والنون والحرف المعتل لا تتضايف، ولا قياس فيها لوحدةٍ على أخرى، فالأول الزّنى معروف» [٦٢]

اختلف المفسرون والقرّاء في تقدير قوله تعالى: ﴿الزانيةُ والزّاني فاجلدوا كلّ واحدٍ منهما مائة جلدة﴾ النور: ٢، فمنهم مَن ذَهب إلى رفع كلمة (الزّانية) والزّاني ومنهم من نصبها فقراءة الجمهور بالرفع ومنهم من قرأها بالنّصب وهي قراءة عيسى بن عمر البصري، ويحيى بن يعمر وغيرهم [٦٣]، وهو أوجه عند سيبويه، لأنه عنده كقولك: زيدًا اضربه ووجه الرفع عنده أنه مبتدأ وخبر وتقديره فيما يتلى عليكم حكم الزّانية والزّاني وأجمع الناس على الرفع والقياس عند سيبويه النصب [٦٤]، وما قاله الزّجاج: «القراءة الرفع، وقرأ عيسى

بن عمر النصب، الزانية والزاني بفتح الهاء، وزعم الخليل وسيبويه أن النصب المختار وزعم سيبويه أن القراءة الرفع. وزعم غيرهم من البصريينَ والكوفيينَ أن الاختيار الرفع، وكذا هو عندي، لأن الرفع كالإجماع في القراءة، وهو أقوى في العربية، لأن معناها معنى من زنى فاجلدوه، فتأويله الابتداء، وقال سيبويه أن الرفع على معنى: «وفيما فرضنا عليكم الزانية والزاني» - بالرفع - أو الزانية والزاني فيما فرض عليكم، والدليل على أن الاختيار الرفع قوله عزّ وجل:) ﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ (وإنما اختار الخليل وسيبويه النصب لأنه أمر، وأن الأمر بالفعل أولى. والنّصب جائز على معنى (اجلدوا الزانية والزاني)[٦٥].

فما قاله الزّجاج في النّص المذكور آنفا يؤكد أن اختياره الرفع على رأي الجمهور متابعًا في ذلك الفرّاء والمبرد،[٦٦] وأن الزّعم للخليل وسيبويه النّصب وذكر الزّعم الآخر لسيبويه الرّفع فهذا يدلّ أن سيبويه جوّز الأمرين وأشار بدلائل تفسّر الرفع والنصب عنده فالزّعم الأول ليس بالصواب والثاني والثالث اللذان ذكرهما هما الأصح عنده والدليل قوله وكذا هو عندي، لأن الرفع كالإجماع في القراءة وهو أقوى في العربية وذكر دليل سيبويه عند اختياره الرفع.

المسألة الخامسة: الزّعم في (غَلَبهم)

غلَبَ في اللغة: غَلَبَه «يغْلِبُه غَلْبًا وغَلَبًا، وهي أفصح، وغَلَبة ومَغْلبا ومَغْلَبَةً..»[٦٧]، وما جاء في التنزيل قوله تعالى: ﴿مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ الروم: ٣، زعم الفرّاء [٦٨] أن الأصل من بعد غلبتهم فحذفت التاء كما حذفت في قوله: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ من سورة النور آية ٣٧، وهذا غلط كما عرضه النّحاس[٦٩] ولا يخفى على كثير من أهل النّحو ؛ لأن إقام الصلاة مصدر حذفت منه لاعتلال فعله فجعلت التاء عوضا من المحذوف، وغلب ليس بمعتل ولا حذف منه شيء، وما قاله الزجاج في هذه المسألة: «الغَلَبُ والطَّلَبُ مصْدران، تقول: غَلَبَتُ غَلَبًا، وطلَبْتُ طَلَبًا، وزعم بعض النحويينَ أنه في الأصل من بعد غَلَبَتِهم، وذكر أن الإضافة لما وقعت حذفت هاء الغلبة،

وهذا خطأ. الغلبةُ والغَلَبُ مصدر غَلَبْتُ مثل الجَلَبُ والجَلَبةُ» [٧٠].

ممّا نلحظه في قول الزّجاج في زعم بعض النحويينَ ولم يصرّح بهم من باب الخطأ وكلامهم ليس بصواب لأن الغَلَبة والغلَب مصدر غَلَبت المفتوحة وهي أفصح كما أشير إليها في اللغة، وأن غلبهم ليس أصلها غلبتهم كما صرّح بعضهم، أمثال الفرّاء وردّه النّحاس معللا ذلك، وهذا ما أكّده الزّجاج.

المسألة السادسة: الزّعم في (الفُلْك)

ما جاء عند ابن منظور عن الفَلَك هو مدار النجوم وجمعهُ أفلاك، والفَلَكُ واحد أفلاك النجوم، ويجوز أن يجمع على فُعْل مثل أَسَدٍ وأُسْدٍ وفَلَك كل شيء: مستدار، ومعظمه والفُلك بالضمّ السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثنين والجمع [٧١].

ففي قوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ يس:٤١، ومدار الحديث في الآية عن (الفُلك) واحدها (الفَلَك) قال الزّجاج «وزعم سيبويه أنه بمنزلة أَسَدٍ وأُسْدٍ. وقياس فُعْل قياس فَعَل ألا ترى أنك تقول فُعْل وأفعال وجمل وأجمال، وكذلك أَسد وأُسْد وآساد، وفَلك وفُلْك وأفْلاك في الجمع، والمشحون المملوء يقال شحنته أي ملأته» [٧٢].

يرى الصرفيون أنّ التغيير المقدر يكون في الألفاظ ذات الصيغة الواحدة إفرادا وجمعًا حيث يقدر زوال حركات المفرد وإبدالها بحركات مشعرة بالجمع [٧٣]، وهذا فيه نظر، فالسياق يعطي للفظ معنى الإفراد ومعنى الجمع بدلائل وقرائن تفضي إلى المعنى المنشود كما في الآية السابقة الذكر والفلك تعني المفرد بدليل المشحون، وكما فسّرها أهل التفسير [٧٤] أنها تعني سفينة نوح أو قد تكون اسما للجنس، هذا وقول الزجاج في زعم سيبويه بأنه جعل القياس بمنزلة أَسُد وأُسْد فالمنزلة عند سيبويه آلية حجاجية تبنّاها في تداول الأفكار اللغوية في صياغة تداولية للإقناع وكمفهوم للاكتشاف والتقرير [٧٥] والإيضاح كما قال عندما أعطى مثال أسد.

وما نخلص إليه في قول الزّجاج عن زعم سيبويه هو معنى التأكيد و

الاستشهاد الصحيح على مسألة جواز جمع فَعَل على فُعْل وهذا من باب الاتساع في اللغة.

المسألة السابعة: الزّعم في (لئن)

قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾ البقرة: ١٤٥ ففي الآية الكريمة خلاف حول لئن وهل هي بمعنى لو وهما متآخيتان يجابان بجواب واحد أم مختلفتان؟ فمنهم من يرى أنها بمعنى (لو) أمثال الفراء والأخفش[٧٦]، وفسّروها: لما تقاربا استعمل كل واحد منهما مكان الآخر، وأجيب بجوابه ومثل بقوله تعالى ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾ الروم: ٥١، ثمّ قال (لظلوا) وما قاله سيبويه إن كل واحدة منهما على موضعها أي خالف ما جاء به بعض النحويينَ والمفسرينَ وإنما ألحق في الجواب هذا التداخل لدلالة اللام على معنى القسم فجاء الجواب كجواب القسم[٧٧]، وما قال الزجاج في هذه المسألة «زعم بعض النحويين أن «لئن» أجيب بجواب «لو» لأن الماضي وليها كما ولي «لو» فأجيب بجواب «لو» ودخلت كل واحدة منها على أختها قال الله عز وجل ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ فجرى مجرى «ولو أرسلنا ريحا» وكذلك قال الأخفش بهذا القول: قال سيبويه وجميع أصحابه: إن معنى (لظلوا من بعده يكفرون) ليظلُّنَّ، ومعنى (لئن) غير معنى «لو» في قول الجماعة وإن كان هؤلاء قالوا إنّ الجواب متفق فإنهم لا يدفعون أن معنى «لو» أنها يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، تقول لو أتيتني لأكرمتك أي لم تأتني فلم أكرمك فإنما امتنع إكرامي لامتناع إتيانك ومعنى «إن» و«لئن» أنه يقع الشيء [فيهما] لوقوع غيره (في المستقبل) تقول إن تأتيني أكرمك. فالإكرام يقع بوقوع الإتيان فهذه حقيقة معناها»[٧٨]، ما نلحظه في قول الزّجاج أنه في زعم بعض النحويينَ غير موافق لما جاء به هؤلاء واستدلّ بقول سيبويه وجميع أصحابه إن معنى لئن غير لو ومثل لذلك موضحًا رأيه، وهذا دليل على موافقته لرأي سيبويه ومخالفته لمن قال بغير ذلك.

المسألة الثامنة: الزّعم في «اللهمّ»

«اللهمّ» كلمة تُستعمل في النداء كما ذُكر في المعجم الوسيط، وقد تجيء بعدها «إلّا» فتكون للإيذان بنُدرة المستثنى مثل: «اللهم إلا أنه يكون كذا»، أو للدلالة على تيقن المجيب للجواب المقترن به مثل: «اللهم نعم»[٧٩]. وذُكر أنها تأتي في ثلاثة مواضع: للنداء المحض وللاستثناء النادر استظهارًا بالله على الإثبات ولتمكين الجواب في نفس السامع[٨٠].

وما ذكره الزجاج عن هذه المسألة في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الزمر: ٤٦، «وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم إن اللهمَّ بمعنى يا الله، وإن الميم المشددة عوض من يا لأنهم لم يجدوا ياء مع هذه الميم في كلمة ووجدوا اسم الله جل وعز مستعملاً ب (يا) إذا لم يذكر الميم فيعلموا أن الميم من آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها والضمة التي في أولها ضمة الاسم المنادى في المفرد والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم التي قبلها.وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف؛ لأنه قد ضمّت إليه الميم فقال في قوله جل وعز: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إن فاطر منصوبة على النداء، وكذلك مالك الملك ولكن لم يذكره في كتابه، والقول عندي أن «مالك الملك» صفة الله وأن فاطر السماوات والأرض كذلك، وذلك أن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه يا فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع يا فهذا جملة تفسير وإعراب اللهم»[٨١].

ففي قول الزّجاج عن زعم سيبويه أن الاسم بعد «اللهم» لا يوصف، جاء مخالفة لما ذكره سيبويه، إذ ذهب إلى أن الاسم بعد اللّهم نداء ثان، ولا يجوز عنده أن يكون صفة لأن الميم لحقته[٨٢]، وخالفه الزجاج فجوّز أن يكون صفة، وإذا وصف عنده بمفرد جاز فيه الرفع والنصب، وعلل ذلك بأن الميم في آخر الكلمة بمنزلة الياء في أولها، فلا تمنع الصفة مع الميم، فبعض العلماء وافقوا الزجاج في ذلك وبعضهم كان مع سيبويه مثل ابن هشام فقال في الآية الكريمة ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إنه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل والسبب، لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصلت به الميم المعوضة عن

حرف النداء أشبه الأصوات فلم يجز نعته[٨٣].

وهذا الخلاف ناجم عن فهم لفظة اللهمَّ فقيل إنها بمعنى بالله أمنا بخير فكثر استعمالها، فقيل: «اللهم» «وتركت الميم مفتوحة. وبعضهم قال معناه بالله، والميم الممدودة عوض عن يا النداء، والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم قبلها ولا يصح أن يقال «يا اللهم»[٨٤].

وما نخلصُ إليه في قول الزّجاج لزعم سيبويه هو خاطئ ومشكوك فيه والدليل قوله والقول عندي صفة فخالف ما جاء به سيبويه وعلل ذلك.

المسألة التاسعة: الزّعم في مَهْما

أسلوب الشرط من الأساليب البلاغية في اللغة العربية والشرط هو أن يكون هناك فعل ما ملازمٌ لفعل آخر ومرتبط به ولا يتم الفعل الثاني إلا بعد إتمام الفعل الأول وباستخراج أداة الشرط فمهما من أدوات الشرط الجازمة، وقسّمت الأدوات على وفق معيارين:

الأول: الاسمية والحرفية.

الثاني: البساطة والتركيب.

وأوّل من قسّم الأدوات سيبويه وبإيجاز شديد فقال: «فما يجازى به من الأسماء غير الظروف من وما وأيهم، وما يجازي به من الظروف أي حين، ومتى، وأنى وحيثما، ومن غيرها: إن وإذ ما»[٨٥].

وذكر ابن هشام لـ (مهما) ثلاثة معانٍ:[٨٦]

- ما لا يعقل غير الزّمان مع تضمن الشرط.
- الزمان والشرط، وهذا ما ذكره ابن مالك.
- الاستفهام، وذكره جماعة منهم ابن مالك.

والمعروف عند جمهور النحويين أن (مهما) من أسماء الشرط التي تجزم فعلين وهذا لا خلاف فيه، واختلفوا في كونها بسيطة أم مركبة، ومن حيث دلالتها على الزمن [٨٧]، فمنهم من يرى أنها اسم لعود الضمير إليها، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ الأعراف: ١٣٢.

وزعم السهيلي (ت٥٨١هـ) أنها تأتي حرفًا وبعضهم قال عنها ظرف زمان [٨٨]، وقال الكسائيُّ: أصلهُ مَهْ ؛ أي اكفُفْ، وقيل كلمة مفردةٌ يُجازى بها ليُجزمَ ما بعدَها على تقدير إن [٨٩].

وما قاله الزّجاج في هذه المسألة:

« زعم بعض النحويين أن أصل «مَهْما»: ما تأتنا به، ولكن أبدل من الألف الأولى الهاء، ليختلف اللفظ، فما الأولى هي ما الجزاء، وما الثانية هي التي تزاد تأكيداً للجزاء، ودليل النحويين على ذلك أنه ليس شيئاً من حروف الجزاء إلا و «ما» تزاد فيه، قال عزّ وجل: ﴿فإما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم﴾ كقولك إن تثقفهم في الحرب فشردهم.... وقالوا جائز أن تكون «مه» بمعنى الكف، كما تقول مَه اي أكفف، وتكون «ما» الثانية للشرط والجزاء، كأنهم قالوا والله أعلم – اكفف ما تأتنا به من آية.

والتفسير الأول هو الكلام، وعليه استعمال الناس، وهذا ليس في ما فيه من التفسير شيء لأنه يخل اختلاف هذين التفسيرين بمعنى الكلام»[٩٠].

ونفهم من قول الزجاج أن الزّعم بمعنى التأكيد والتأييد لما قاله بعض النحويينَ، وهو قول الخليل واستدلّ بشواهد من القرآن.

المسألة العاشرة: الزّعم في تركيب هَلمّ

شاع استعمال (هَلمّ) عند العرب في الدعاء إلى الشيء، وأجمع أهل اللغة والنحويون[٩١] أن لهَلمّ معنيين: أحدهما: تعال، فتكون قاصرة، والثاني: أحضر فتكون متعدية. وفي قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ الله حَرَّمَ هَـذَا...﴾ الأنعام: ١٥٠، فيكاد النّحاة يجمعون على أن هلمَّ مركبة إلا أن خلافهم في أصل هذا التركيب وفيه مذهبان:

الأول: مذهب البصريينَ والخليل[٩٢] أن تركيبها ها لمَّ أي من (ها) التي للتنبيه، و(لمَّ) الذي هو فعل أمر بمعنى اجمع، وإنما حذفت ألف (ها) تخفيفًا لكثرة الاستعمال ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فهي في حكم الساكن.

الثاني: مذهب الفرّاء[٩٣] أن أصله: (هلْ أُمَّ) هل للزجر وأم بمعنى اقصدُ فخفف الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار: هلم فعلت كلمة واحدة للدعاء.

وما أكده الزّجاج عند حديثه عن ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءكُمُ الَّذِينَ﴾ من سورة الأنعام: ١٥٠ قال: «زَعم سيبويه أنها «ها» ضُمّت إليها «لُمَّ» وجعلتا كالكلمة الواحدة.فأكثر اللغات أن يقال هلُمَّ للواحد والاثنين والجماعة. بذلك جاء القرآن نحو قولهم: (هَلُمَّ إلينا)، ومعنى (هَلُمّ شُهداءكم) أي فهاتوا شهداءكم،

وقربوا شهداءكم، ومن العرب من يثني ويجمع ويؤنث فيقول للذكر هَلُمَّ. وللاثنين هلُّما وللجماعة هلُمُّوا، وللمرأة هلُمّي والاثنين هلُمَّا، وللنسوة هَلْمُمْنَ. وفتحت (الميم) لأنها مُدغمة كما فتحت رُدَّ في الأمر لالتقاء السّاكنين، ولا يجوز هلُم إلينا للواحد بالضمّ، كما يجوز في رُد الفتح، والضم والكسر، لأنها لا تتصرف»[٩٤].

فما نلحظه في تفسير الزَجاج لزعم سيبويه أنه متفق معه في كونها مركبة من (ها) وضمّت إليها لمَّ لكونها اسمًا من أسماء الأفعال ولغة أهل الحجاز يبنونها على لفظ واحد كما أشار، ومن العرب من يثني ويجمع ويؤنث على لغة بني تميم.

المسألة الحادية عشرة: الزّعم في (ويْك)

(ويْ): « كلمة تعجب، وقيل: زجر، تقول ويْ لزيد وقد يكنى به عن الويل، وقد تليها كاف الخطاب تقول: ويْك. ويقال وي بك يا فلان: للتهديد»[٩٥].

قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ...﴾ القصص: ٨٢، قد تدخل (وي) على (كان) المخففة والمشددة[٩٦]، ففي ويك ثلاثة أقوال: [٩٧]

الأول: للخليل فوي تكون كلمة تندم يقولها المتندم عند إظهار ندامته ويقولها المندم لغيره والمنبه له، ومعنى « وكأن الله يبسط الرزق...» وإن كان لفظه لفظ التشبيه فمعناه للتحقيق.

الثاني: للفرّاء تكون ويك موصولة بالكاف، وأن الله منفصلة من الكاف، ذكر الفرّاء أن معناها في كلام العرب تقرير، كقول الرجل: أما ترى إلى صنع الله تعالى؟ واحتج الفرّاء على من قال هي (وي) ثم بعدها كأن، بأنها كتبت موصولة غير مفصولة. والحجة للخليل في فصل كان من وي وإن كانت موصولة في الخط أنه كتب في المصحف موصولًا بعد ما حقه أن يكون مفصولًا، وأجاز الفرّاء وغيره أن يكون ويك بمعنى ويلك وحذفت اللام لكثرتها في الكلام. واستبعد السيرافي هذا الرأي.

الثالث: ما حكاه الفرّاء عن بعض النحويين أنه يذهب إلى أنها ويك بمعنى ويلك، وجعل أنّ مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال ويلك اعلم أن الله، وأنكر الفرّاء هذا وقال ألا ترى أنه لا يجوز في الابتداء:يا.

ويقول الزّجاج[٩٨]: في بيانه للفظة (ويك) بأنها قد أشكلت على جماعة من أهل اللغة وفسّرت الثانية بويلك وهذا غلط عظيم ولو كانت كما قيل لكانت إنّ مكسورة كما تقول: ويلك إنه قد كان كذا وكذا، وذكر «والقول الصحيح في هذا ما ذكره سيبويه عن الخليل ويونس. قال سألت عنها الخليل فزعم أنها (ويْ) مفصولة من كأنّ. وإن القوم تنبهوا فقالوا: ويْ، متندّمين على ما سلف منهم، وكل من تندم أو ندم فإظهار تندمه و ندامته أن يقول (وي) كما تعاتب الرجل على ما سلف منه فنقول: وي، كأنك قصدت مكروهي، فحقيقة الوقف عليها وَيْ، وهو أجود في الكلام ومعناها التنبيه والتندم...» [٩٩].

فما نلحظه من قوله الزّجاج عن (زعم) الخليل عن ويك هو أن الزّعم هنا الثّبات والصّحة والقول الصّائب وليس الخطأ بدليل ما ذكره، والقول الصحيح في هذا ما ذكره سيبويه عن الخليل ويونس.

الخاتمـة:

ما نخلصُ إليه في هذا البحث أن الزّعم ظاهرة عُرفت بوصفها مصطلحًا عند السيرافي والمعنى الشائع والمعروف للزّعم في اللغة هو القول الباطل، واستعمله الزّجاج في كتابه إذ وردت لفظة «زعم» خمسين مرة، وخرجت اللفظة وأعني (الزّعم) إلى التّرجيح للصحيح والاستشهاد بكلام سيبويه والخليل والصواب، ففي ست عشرة مسألة ذكرت في البحث، وردت (ثلاث عشرة) مسألة منها دالّة على الاحتجاج والصّواب والقول الصحيح، أمّا المسائل (الثلاث) الباقية فوردت للخطأ والغلط. وخالف فيها الزّجاج نحويينَ ولغويينَ أمثال الأخفش، وكانتْ أغلب المسائل الواردة فيها لفظة الزّعم هي مسائل نحويّة ثمّ صرفيّة لا تعدو خمس مسائل وأقلّها ورودًا المسائل الصوتيّة.

الهوامش:

١- كتاب العين: ٣٩٠ (زعم).

٢- مقاييس اللغة: ٣٧٠ (زعم)

٣ - ينظر: أساس البلاغة: ٣٢٠، الأفعال لابن القوطية: ١٤٠

٤ - ينظر: لسان العرب ٢/ ١٦٦٧_ ١٦٦٨. زعم)

٥- ينظر: بحث (زعم الخليل في كتاب سيبويه) مجلة كلية دار العلوم، د. عوض بن محمد القوزي العدد ٢٣: ٣٨_٣٩.

٦- شرح كتاب سيبويه ١/ ٤٥٣

٧- الكشاف: ٥٤٩/ ٤

٨- البحر المحيط ٢٨٨/ ٣

٩- شرح الكافية: للرضي: ٤/ ١٥١

١٠ - مقاييس اللغة ٨٦٧ (نعم)

١١- ينظر النشر لابن الجزري ١٧٨-١٧٧/ ٢

١٢- ينظر:إبراز المعاني، أبو شامة: ٣٧٤

١٣- مفاتيح الغيب، للرازي: ٧/ ٧١_ ٧٢

١٤- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٦٦ _ ٦٧

١٥- ينظر لسان العرب:١ / ١١١١(خطا)

١٦- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٩ م: ٦٤٨-٦٤٧

١٧- ينظر معاني القرآن وإعرابه: / ١/ ١٣٩

١٨- ينظر شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب:/ ٢/ ٨٠٦

١٩- الجامع الأحكام القرآن القرطبي: ١/ ٤١٥

٢٠- ينظر لسان العرب٢/ ١٧٦٣ (سجن)

٢١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٥ / ٢٩٨

٢٢- ينظر: اللباب في علوم الكتاب:٢٠ / ٢١٧

٢٣- لسان العرب: ٣ / ٧٧٤(حذف)

٢٤- ينظر لسان العرب: ٣/ ٢٩٠ (غشا)

٢٥- ينظر شرح الأجرومية د. حسن حفظي ٣٧

٢٦- الخصائص: ٢/ ٣٦٠

٢٧- ينظر توضيح المقاصد و المسالك: ١ / ٢٧٥_ ٢٨٠و النحو الوافي١/ ٢٧-٢٦/

٢٨- الكتاب: / ٣/ ٢٣٩

٢٩- ينظر: شرح الرضي على الكافية الاستراباذي١ / ١٥٣حاشية الصبان ١/ ٥٢

٣٠- ينظر حاشية الصبان: ٣/ ٣٦٠

٣١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٣٨_ ٣٣٩

٣٢- ينظر لسان العرب: ٢/ ٢٢٥٤، ٢٢٥٥ (صوب)

٣٣- ينظر الكتاب: ٤/ ٢٦٧و والممتع في التصريف: / ١/ ٣٤٠

٣٤- ينظر: معاني القرآن للأخفش: / ١/

٣٢٠

٣٥-ينظر: إصلاح المنطق ١٣٦

٣٦- معاني القرآن وإعرابه للزّجاج: ٢/ ٣٢١

٣٧- ينظر الاعلال في كتاب سيبويه: ١٤٤

٣٨- ينظر في أصول اللغة:١/ ٢٢٦

٣٩- ينظر لسان العرب:٣/ ٢٨٣٧

٤٠- ينظر المستقصى في علم التصريف: / ٢/ ٨٢٨

٤١- الإعلال في كتاب سيبويه ١٣٣

٤٢- ينظر الكتاب:٢/ ٣٦٤

٤٣- ينظر البيان في غريب إعراب القرآن:١/ ٣٥٥ والبحر المحيط / ٤/ ٢٧١

٤٤- ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٢٠

٤٥- ينظر: الجنى الداني: ٢١٧

٤٦- معاني القرآن وإعرابه، للأخفش: ١/ ١٨٠

٤٧- ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ١٦٣_١٦٤

٤٨- نقله عنه الفراء في معاني القرآن:١ / ١٦٥

٤٩- ينظر التفسير البسيط ٢٩٦/ ٤، و إملاء ما من به الرحمن ١/ ١٠٣

٥٠- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ١/ ٣٢٦_٣٢٧

٥١- ينظر البحر المحيط: ٢/ ٢٥٦

٥٢- مقاييس اللغة: ١٢١ (بين).

٥٣- ينظر لسان العرب: ١/ ٤٠٤_ ٤٠٥

٥٤- حاشية الصبان: ٢/ ٣٨٢

٥٥- ينظر التحرير و التنوير:١٧/ ١٠

٥٦- معاني القران وإعرابه للزّجاج: ٣/ ٣٠٤

٥٧- شرح المفصل، لابن يعيش:٢/ ١٤٢

٥٨- ينظر المقتضب: ١/ ١٤٨ و الأصول في النحو٢/ ٥٥ و الجنى الداني في حروف المعاني ٤٢٧، و الصاحبي في فقه اللغة ١٤٨

٥٩- المعجم الوسيط: ١٠١

٦٠- ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٢١_٣٢٢

٦١- ينظر التحرير و والتنوير: ٨/ ٣٦

٦٢- مقاييس اللغة ٣٧٦

٦٣- ينظر المختصر: ١٠٠، و المحتسب: ٢/ ١٠٠

٦٤- ينظر الكتاب: ١/ ١٤٣

٦٥- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٢٨-٢٧/ ٤

٦٦- ينظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٤٤

٦٧- لسان العرب: ٣/ ٢٩١٦(غلب)

٦٨- ينظر معاني القرآن للفراء:/ ٢/ ٣١٩

٦٩- ينظر إعراب القرآن للنحاس / ٣/ ١٧٨و التفسير البسيط ١٨/ ٩

٧٠- معاني القرآن و إعرابه للزجاج: ٤/ ١٧٧

٧١- ينظر لسان العرب:٣ / ٣٠٧٧(ملك)

٧٢- معاني القرآن و إعرابه للزجاج: ٤ / ٩٥

٧٣- ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٢ / ١٩٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٢٠

٧٤- ينظر تفسير الطبري: ١٩ / ٤٤٣، وتفسير الكشاف٢ / ٩٩٨ و القرطبي / ١ / ١٢١

٧٥- ينظر سبع قراءات في كتاب سيبويه: ١٥

٧٦- ينظر معاني القران للفراء: ٢/ ٣٧٠، ومعاني القرآن للاخفش / ١/ ١٦١

٧٧- ينظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:٣ / ٣١٤و الرازي: ٢٥/ ١٣٤

٧٨- معاني القرآن للزجاج: ١/ ٢٢٣

٧٩- ينظر المعجم الوسيط: ٨٤٢

٨٠- المنجد في اللغة:١/ ٣٨

٨١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٣٩٤

٨٢- ينظر الكتاب: / ١/ ٣١٠

٨٣- ينظر: مغني البيب: ٢/ ٦٠١

٨٤- ينظر معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية: ٣/ ١٨٦

٨٥- الكتاب: ٣/ ٥٦

٨٦- ينظر:مغني اللبيب ١/ ٢٨١_ ٢٨٢

٨٧- ينظر الزمن في ما ومهما الشرطيتين، بحث في مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ١٧

٨٨- ينظر مغني اللبيب ٣٦٨

٨٩- ينظر الجامع لأحكام القرآن/ ٢٦٧، وشرح المفصل ٧/ ٤٢

٩٠- معاني القران وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٦٩

٩١ -ينظر: المسائل السفرية في النحو: ١/ ٣٧

٩٢ - ينظر: العين ٤/ ٥٦، والكتاب ٣/ ٣٣٢

٩٣- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٠٣

٩٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٠٣

٩٥- المعجم الوسيط: ١٠٦١

٩٦ -ينظر: كتاب العين: ١٠٣٢ (وي)

٩٧- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ٢٤١ _ ٢٤٢

٩٨ -ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ١٥٦

٩٩-المصدر نفسه ٤/ ١٥٧

المصادر والمراجع:

١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: للإمام الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠هـ، تأليف الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت ٥٥٦هـ) تحقيق (إبراهيم عطوة عوض)، دار الكتب العلمية.

٢- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجةا الحديثي منشورات مكتبة النهضة بغداد، ط١ - بغداد ١٣٨٥ - ١٩٦٥

٣- أساس البلاغة: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط١، ١٤١٩ - ١٩٩٨

٤- إصلاح المنطق: لابن السِّكِّيت ١٨٦ - ٢٤٤، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر.

٥- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ

٦- الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة: د. عبد الحق أحمد محمد الحجي، ط١ ١٤٣٩هـ - ٢٠٠٨م، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة.

٧- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ن ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٦٩م)

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الامام كمال الدين أبيوالبركات (ت٥٧٧هـ) ومعه كتاب الإنتصاف من الانصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٩- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

١٠- التحرير والتنوير " تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ": محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م

١١- تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٥٤٧هـ) دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، تحقيق: د. زكريا عبد المجيد وأحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٢- التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري

الشافعي (ت٤٦٨هـ) ط١، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

١٣- تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق د. بشار عواد وعصام فارس مؤسسة الرسالة، ط، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٤- توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ١٤٤٢هـ - ٢٠٠١م.

١٥- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٦- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ) تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو والصرف ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمد بن علي الصبان وطه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية.

١٨- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

١٩- الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٠- سبع قراءات في كتاب سيبويه: د. رجاء عجيل الحسناوي، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية ط١، مكتبة العلامة ابن فهد الحلي ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٢١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): دراسة وتحقيق د. غازي بن خلف العتيبي، مكتبة الرشد السعودية، الرياض ط١، ١٤٤١هـ - ٢٠٢١م.

٢٢- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف - محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥م.

٢٣- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ) تحقيق: أحمد حسن، علي سعيد علي، دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٤- شرح المفصل: أبو البقاء موفق الدين الاسدي المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ) - قدّم له أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م.

٢٥- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن

العرب في كلامها للعلامة الإمام أبي الحسن احمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق د. عمر فاروق مكتبة المعارف – بيروت ن ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٢٦–في أصول اللغة: القرارات التي صدرت في الندوات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين تقديم الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر ن ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٢٧–كتاب سيبويه: أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ بيروت – لبنان

٢٨– كتاب الأفعال: لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ) تحقيق: علي فوده ن ط١، مطبعة مصر ١٩٥٢م.

٢٩– كتاب التعريفات: علي بن حمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨٦٦هـ)، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٣٠–كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) دار إحياء التراث العربي ن بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٣١– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد – علي محمد معوض و د. فتحي عبد الرحمن.

٣٢–اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت٧٧٥هـ) تحقيق: شيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ن ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٣– لسان العرب: العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، مراجعة منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٣٤– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة – ٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

٣٥– المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه: شرح برجستراسر، سلسلة النشريات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، مطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.

٣٦– المسائل السفرية في النحو: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط١، لبنان.

٣٧– المستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.

٣٨– معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د.

هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣٩- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.

٤٠- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري (الزّجاج) (ت٣١١هـ) تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤١- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، رتبه إبراهيم شمس الدين، شركة الأعلمي للمطبوعات، ط١ بيروت، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٤٢- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة.

٤٣- المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي للنجار، دار الدعوة، مؤسسة ثقافية - تركيا.

٤٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هت)، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي محمد الله، دار الفكر - دمشق - ط٦ ن ١٩٨٥م.

٤٥- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٤٦- المقتضب: محمد بن يزيد بن عابد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت

٤٧- الممتع في التصريف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٤٨- المنجد في اللغة العربية المعاصرة: دار المشرق، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٩- النحو الوافي: عباس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت، لبنان، ط١

٥٠- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) تحقيق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى.

البحوث والرسائل:

١- زعم الخليل في كتاب سيبويه: د. عوض بن حمد القوزي، مجلة كلية دار العلوم، العدد ٢٣.

٢- الزمن في ما ومهما الشرطيتين: د. محمد خالد رحال العبيدي، جامعة بغداد، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ١٧، ٢٠٠٨م.